



أقام غبطة رمضان لأهالي «الثانية» وسط حضور كبير من أبناء الدائرة

المطوع: الشعب الكويتي لن يقبل العبث بلحمته الوطنية

على الحكومة تفعيل القوانين وإعادة النظر في اختيار القياديين بصورة علمية وموضوعية

نوابه بفرض مقاربة مما يسمح للشعب الكويتي بأن يكون جزءاً من العملية التشريعية. وأشار إلى أن الكويت مرت بتطورات صعبة حيث كان لدينا مجلس سمي بمجلس الأغلبية إلا أنها كانت أغلبية مستترة نُزِلت للشارع لزعزعة الاستقرار. موضحاً أن الاستقرار الأمني يأتي في الأولوية متقدماً على الرخاء والاستقرار. وشدد المطوع على أن الشعب الكويتي لن يقبل العبث بلحمته الوطنية ولن ترجع الكويت كما كانت إلا بتماكك وحدتها الوطنية. موضحاً أن الكويت دولة مدنية تعمل من خلال الدستور والقانون وتحترم معاهداتها الدولية، مشيراً إلى أن الشعب الكويتي لا يتدخل في شؤون دول الجوار ولا يشارك في زعزعة الاستقرار فيها ويعني دائماً بتقديم يد العون والمساعدة الإنسانية للمحتاج. وبين المطوع أن المجالس النيابية تتطلع للتنمية كونها أحد أساسيات العمل البرلماني. داعياً الحكومة للإسراع في إنجاز المشاريع التي توفر احتياجات المواطن الأساسية. وعاهد الناخبين الذين أوصلوه للبرلمان 3 مرات على أن يستمر في التواصل معهم وأن يتلمس حاجاتهم ويقتبل اقتراحاتهم.



جانب من الحضور خلال غبطة المطوع (تصوير: خالد محمد)

على آخر آمالها، فلا توجد معارضة اليوم في الكويت ولا تأثير لها على الساحة، والمشاركة في الانتخابات الحالية خير دليل على ذلك، مشدداً على فشل المعارضة ونجاح دولة الدستور والقانون. وعن خروج العراق من البند السابع قال المطوع أن العراق جارة أبدية ترتبطنا بها صلات ووشائج ولقد سمعت من السيد عمار الحكيم كل الاحترام والتقدير لما قامت به الكويت وايضا بعد زيارة سمو رئيس الوزراء للعراق، مشيراً إلى أن الخلافات والنزاعات بين العراق والكويت صفحة طويت، لافتاً إلى أننا نلوم المفقور صدام حسين وحزب البعث ولا نلوم الشعب العراقي وعلينا أن نتطلع للتنمية والمستقبل، وفي كلمته قال المطوع: نعم انها انتخابات للمرة الثالثة بعد حل مجلس الأمة تلو المطوع، نعم انها انتخابات للمرة الحل، مشيراً إلى أن الحل بالطريقة الدستورية هو فرصة للشعب الكويتي لاختيار ممثليه ومحاسبه

لجعل الكويت مركز مالي وتجاري عالمي وستكتمل معالمها في 2035 ولم يمر من عمرها إلا 4 سنوات فقط، داعياً الحكومة إلى توزيع الأدوار بصورة جيدة وأن تحسن اختيار القياديين وأن تحاسب مستشاريها. وبعث المطوع برسالة طمأنة للشعب الكويتي بخصوص مستقبل الوحدة الوطنية، لأنه مهما كثرت النزاعات فتجمعنا السياسة الحكيمة لصاحب السمو ونحتمك للدستور وقوانين الدولة ومن يخالف يطبق عليه القانون، لافتاً لعدد من التشريعات التي سنّها مجلس الأمة لحماية الوحدة الوطنية ومنها قانون الوحدة الوطنية وقانون العنصرية وقانون الطائفية وقانون الاتجار بالبشر. وأشار المطوع إلى أن المعارضة أوارفها محروقة وأعدادها في تناقص وحكم المحكمة الدستورية بتبني الصوت الواضح قضى

المشاركة في الترشح أثبتت فشل المعارضة ونجاح دولة الدستور والقانون

بمتابعة شخصية منه، داعياً الحكومة إلى ضرورة الإسراع بتنفيذ المشروعات وتنفيذ ما قطعت على نفسها من وعود، لافتاً إلى أن قطاعات النفط والكهرباء من القطاعات التي بحرص أيضاً على متابعتها، فضلاً عن محاربة البطالة وخلق فرص عمل للشباب الكويتي. وبين المطوع أنه راض عما ورد في خطة التنمية التي صوت عليها المجلس بالإجماع في 2009، إلا أنه غير راض عن نسبة الإنجاز، موضحاً أن هذه الخطة تلتحق



عدنان المطوع متحدثاً

والوارد ومن أجل مستقبل الأجيال وطموح وتطلعات الرجال والنساء، لافتاً إلى أن النزاعات الإقليمية في الدول القريبة من الكويت في محيطها العربي والإقليمي تزيد من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق كل من يرغب في خدمة بلده للحفاظ على أمنها واستقرارها واستدامة التنمية فيها. وأكد أن مجلس الأمة السابق كان جيداً وأتسم أداءه بالجدية والتأسيق، حيث تأسف العديد من المجالس السابقة في التشريعات التي أقرها ولجان التحقيق المتميزة في أدائها مما أثار إعجاباً داعياً الحكومة إلى تفعيل القوانين التي شرعها المجلس للحفاظ على تماسك المجتمع، مشيراً إلى ضرورة إعادة النظر في اختيار القياديين بصورة علمية وموضوعية بعيداً عن المصالح الشخصية، موضحاً أن للمفاتيح الخدمية من تعليم وصحة وإسكان والتي تسد حاجات المواطن الأساسية تحظى

والكويتية. وبخصوص حكم المحكمة الدستورية المنتظر يوم 23 الجاري، دعا المطوع إلى ضرورة إصدار قانون يمنع حل مجلس الأمة بعد التصويت وذلك بعد النظر في الطعون في مدة محددة تنتهي في بداية التصويت والانتخاب حتى لا تكرر هذه العملية، خصوصاً أن عدم الاستقرار السياسي الحكومي والبرلماني أدى إلى تعطيل عجلة التنمية، معرباً عن أسفه لكون شيخ الحل أصبح هاجساً يؤرق جميع المواطنين، بالرغم من التصريح الحكومي الذي يشدد على صحة جميع الإجراءات وأنه لن يكون هناك حل للمجلس. وأوضح أنه اتخذ قرار الترشح وإيماناً بالشعب الكويتي الأبى الذي يستحق الحياة والخدمة وانطلاقاً من أهدافه في ضرورة الحفاظ على الوحدة والكرامة

■ الهاجس الأمني يحتل أولوية لدي كونه أحد أبرز عوامل الاستقرار الاجتماعي

شدد مرشح الدائرة الثانية عدنان المطوع على أن الكويتيين بمختلف أطرافهم ائتمروا في أحلك المواقف أنهم شعب متم ومحب لوطنه، مارس الديموقراطية وتعامل مع مختلف أدواتها بنجاح منذ نشأة الدولة، مشيراً إلى أن العلاقة الفريدة بين الحاكم والمحكوم في الكويت والتلاحم والتواصل الذي يجمع الشعب الكويتي بالأسرة الحاكمة، والذي كان وما زال مضرب الأمثال، مكن الكويت من التغلب على العديد من المحن والأطماع التي مرت عليها عبر تاريخها. وقال المطوع للصحافيين على هامش الغبطة الرمضانية التي أقامها لأهالي الدائرة الثانية في صالة البنك الوطني في منطقة غرناطة بحضور جمع من أهالي الدائرة إن السلطة التشريعية هي أم السلطات وفق المادة السادسة من الدستور التي تنص على أن الأمة هي مصدر السلطات، معرباً عن أسفه لأن خطأ حكومياً في الإجراءات عطل مجلس 2012 والأن تواجبه الانتخابات الثالثة في عام واحد، مما يعد عبئاً على الناخبين والمرشحين ومختلف أجهزة الدولة، ناهيك عن كونه إساءة بالغة للجزية الديموقراطية

عقد أولى ندواته وسط حضور كبير وعرض خلالها فيلماً تاريخياً عن البلاد

المعود: شعب الكويت شعب وعوداً ويحتاج إلى من يحقق رغبته في التنمية والتقدم

■ أعد ببناء جامعة عالمية خلال 3 سنوات بالإضافة إلى مدينة سكنية قبل الانتهاء من «الشدادية»



حضور كبير في ندوة المعود (تصوير: خالد محمد)



الكاتب موقف المعود متحدثاً

على أن يكون لديها أفضل مركز تجاري بالمنطقة ويجب أن يكون لدينا موارد أخرى بخلاف النفط حيث التصخم يزيد ويستلج المرحلة صعبة، مضيفاً: هناك مشروع قانون أطلق عليه اسم القبيلة الموقوتة وضعت له جهاز أطلق عليه أيضاً الجهاز المركزي لمعالجة الأوضاع الإنسانية وهو مختص بقضايا الجنسية والبيوت واضمن به حياة كريمة لآباء الكويتيين وحل مشكلة البيوت وتخصيص ببطاقة المقيم الدائمة وهي نوعان بطاقة بيضاء وتصدر لآباء الكويتيات وبحق لهم التعليم المجاني في المدارس والجامعات وتلقي العلاج والكويتات وبحق لهم التعليم الخاص ورخصة تجارية وفتح حساب بنكي واستخراج جواز للعلاج معترف به دولياً بدلاً من مادة 17 أما البطاقة الزرقاء فهي للبيوت ولها نفس المميزات بخلاف إصدار جواز سفر للضرورة لضمان عيشة كريمة أما منح الجنسية فهو حق سيادي وبعد فترة زمنية وشروط واختبارات أمام الجهاز المختار. وقال موقف المعود إن عدد النواب الفائزين في الانتخابات المقبلة 50 عضواً لو كل عضو قدم مشروع سيكون هناك 50 مشروعاً بخلاف مشاريع الحكومة وستجرى الحكومة على التنفيذ، مستطرداً: هناك اقتراح للمقاعدين بضممان روايتهم الأخيرة لمدة ثلاث سنوات من أجل إقامة مشروع استثماري يساعدهم على الانخراط في المجتمع والعمل بعد التقاعد وهناك مشاريع كثيرة واضعها كعربن للمقاعدين وهي وعد على تنفيذها في حالة الفوز وحتى إذا لم يفز فسوف اعرضها على زملائي لتنفيذها بأن الله وأنا قد تختلف في الآراء ولكننا نثق على حب الكويت والله يحفظ الكويت من كل مكروه.

لاهميتها لإبعاد اليأس والاحباط عن الشباب والمواطنين المرأة وتطرق المعود إلى الشباب وبعد تخرجهم بداية البحث عن سكن والاستقرار ولكن مع ارتفاع أسعار الأراضي الغير طبيعي والتي وصلت إلى أرقام فلكية والسؤال من أين يأتي الشباب وهو في بداية مشواره الوظيفي في الحقيقة إن الحضارية واحتكار الأراضي بالتواطؤ مع الحكومة أوصلنا لهذا الوضع الحرج ولدي مشروع لقانون العقارات السكنية وانصف اعطاء الشخص 13 آلاف متر من الأرض لبناء سكن خاص ولا يستطيع انصرف فيها إلا بعد 5 سنوات وإذا بني منزلاً لا يبدن أن يسكن فيه خلال عام من توصيل الكهرباء وإذا لم يسكن فيه يغرم. وبين أن هناك مشروع آخر مهم وهو الأرض مقابل التعليم فإذا كانت الحكومة غير قادرة على مشاريع التنمية نحن نقدم الأرض مقابل التعليم بحيث نحضر الجامعات الكبرى عندنا تعطيلها أراض لتبني جامعات بقانون وإن تكون معترف بها عالمياً ونشرط عليهم أن تكون البداية بخمسة تخصصات على الأقل عند افتتاحها وتحتج من حديث وزير التربية بان الجامعة ستقبل 1400 طالب هذا العام وهناك 4500 طالب للبعثات الخارجية سيأخذون مصاريف غريبة وسكن وخلافه وستكلف الدولة الكثير وأنا نسمع عن إقامة بناء للجامعة بالشدادية متى ينتهي؟ وأضاف: أنا أعدهم ببناء جامعة عالمية خلال ثلاث سنوات بالإضافة إلى مدينة سكنية أي قبل الانتهاء من جامعة الشدادية وسيكون لها شروط خاصة ومنها استقبال الطلاب الكويتيين. وشدد على أهمية وجود مركز تجاري ومالي في الكويت فالكويت قادرة

بحضور جماهيري غفيرة من العنصر الرجالي والنسائي المتابعين لبرامج المرشحين لانتخابات مجلس أمة 2013 عقد مرشح الدائرة الثانية الكاتب موقف المعود أول ندواته باتباع أسلوب حضاري في العرض ومشوق للحضور بداه عرض فيلم تاريخي عن دولة الكويت قبل ظهور النفط والتلاحم الذي ارتبط به أهل الكويت في الصيد والبحر وأدواته وبعد ظهور النفط وهل الخير على الديرة والأزدهار الذي أبكىه والعيش المشترك بين كل الطوائف السنية والشيعية والبدو وغيرهم في حياة مشتركة لا تفرق بين احد وتطور الحياة والرياضة حتى الوصول إلى المونديال وتعرف العالم على الكويت بقيادة آل الصباح ولحماية الأجيال القادمة والتعاون مع الجميع ثم حدوث الغزو العراقي الغاشم على الكويت الأمانة من هدام العراق ثم تحرير الكويت وعودة الحق لأصحابه وتولي صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم والسعي إلى إعادة الكويت إلى مكانها الطبيعي كعروس الخليج. وبدأ المعود متحدثاً بثقة كبيرة في اقتراحاته للناخبين متمنياً أن يوفقه الله لخدمة أهالي الكويت وطرق مشاريع بقوانين واختار منها ثلاثة مشاريع كافية لحل الكثير من المشاكل التي تواجه الكويت. وأكد أنه أنه لا يدغدغ عواطف الناخبين ولكن يخاطب عقولهم لأن أهل الكويت شعبوا من الوعود وأن الجميع يشعر باحباط من المرشحين الذين تم انتخابهم وبعد الوصول إلى البرلمان تخلفوا معهم الوعود والأمال التي بثناها أهل الكويت وأضاف أنه لا يتحدث عن المشاكل الآن ولكن يطرح حلول ستحل الكثير من هذه المشاكل ومنها ثلاثة مشاريع قوانين اختارها بعناية

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود
إعلان رقم 2013/49
عن إعادة طرح مزايده خاصة بأعمال التحميل والتزويل في اسواق منطقة الري تحت رقم 10/2013/49
تعلن بلدية الكويت عن إعادة طرح المزايده المذكوره اعلاه على الشركات المتخصصة في هذا المجال
هذه الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذه الاعمال والرعايه في الدخول في هذه المزايده من جامعه ينفذه الكويت (الجني الاداري الدور السابع - ادارة المناقصات والعقود - مرقية المناقصات والتراخيص) اثناء اليوم الرسمي للمصروف على وثائق المزايده مقابل مبلغ 50 دينار (خمسون دينار لا غير) وهذا المبلغ غير قابل للره بأي حال من الأحوال
وسيمت عقد اجتماع شهدي مع المرشحين الذين حصلوا على وثائق المزايده في تمام الساعة العاشر من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2013/7/30 في مبنى قطاع فروع البلدية بمحافظتي العاصمة والجوارف والواقع بمنطقة الشويخ
وعلى المرشحين المشاركين وضع مطالبهم على اتميم الصندوق الخاص الموجود في مرقية المناقصات والتراخيص بالبنو الاداري - الدور السابع في موعد اقصاه الساعة الثالثة عشر من ظهر يوم الاثنين الموافق 2013/8/5 وهو اخر موعد لقبول المقادلات على ان يودع مع المقادلات تأمينا اوها لا يقل عن 2 % (اثنان بالمئة) من قيمة المقادلات مدة سريان المقادلات تسعون يوماً تبدأ من تاريخ فتح المقاريف.
مدير عام البلدية